Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (3) September(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

الأحاديث التي أختلف سالم ونافع عن إبن عمر في رفعها ووقفها ــ دراسة نقدية ــ

الدكتور أحمد هاشم علوان

الجامعة العراقية – كلية الآداب

Hadiths about which Salim and Nafi' differed on whether they were attributed to Ibn Umar (ra) or not (waqf((A Critical Study

Ahmed1481971@gmail.com

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة الأحاديث التي اختلف عليها نافع و وسالم عن ابن عمر ﷺ. وقد جمعها بعض اهل العلم بأربع أحاديث. فرواها سالم عن ابيه عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ. ورواها نافع موقوفة. وقد خلصت الدراسة الى عدم تعميم الحكم على هذه الاحاديث بأنها مرفوعة أو موقوفة.

الكلمات الدلالية:حديث – علل – مرفوع – موقوف – تعارض

Research Summary

This study examines the hadiths on which Nafi' and Salim differed on the authority of Ibn Umar (may Allah be pleased with them). Some scholars have compiled them into four hadiths. Salim narrated them on the authority of his father, Abdullah ibn Umar, on the authority of the Prophet (peace and blessings be upon him). Nafi' narrated them as suspended hadiths. The study concluded that these hadiths cannot be generalized as being marfu' or mawquf.Keywords: Hadith - Reasons - Marfu' - Mawquf - Conflict

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين .أما بعد فقد خلّف لنا أئمة الحديث تراثا ضخما يعد مفخرة لهذه الأمة, واجتهدوا في تنقيح الحديث وفتشوا في أسانيده ومتونه.ومع أنهم وضعوا لنا قواعد لتمييز المقبول والمردود, والصحيح عن الضعيف. ألا أن بعض أبحاث الحديث مازالت خارج معادلات القواعد, كتلك المتعلقة بالتعارض بين الروايات وصلا وارسالا؛ او رفعا ووقفا. وقد وقفت على بعض الأمثلة التي اختُلف فيها رفعا ووقفا, بين علمين من أعلام الحديث وهما: سالم بن عبد الله بن عمر و نافع مولى ابن عمر. وقد أشار بعض اهل العلم اليها ومنهم الامام ابن عبد البر الذي أحصى ما اختلف فيه سالم ونافع عن ابن عمر في اربعة أحاديث وهي (حديث رفع اليدين مع التكبير في الصلاة, و حديث من باع عبدا وله مال فماله للبائع, و حديث فيما سقت السماء العشر, وحديث إنما الناس كالإبل المائة) والتي رواها سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ, بينما رواها نافع موقوفة. ومع أن ابن عبد البر حكم لسالم, الا أن الأمر بحاجة الى دراسة أوسع, وهذا ما دفعني لبحثها.

الحديث الاول: حديث رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع. وقد اختلف نافع وسالم عن ابن عمر ﷺ في رفعها ووقفها.

حديث سالم:

لم يختلف الرواة عن سالم في رفع حديث رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع. وقد اخرج مالك وعبد الرزاق واحمد والدارمي والبخاري ومسلم وابو داود والترمذي والنسائي كلهم من طريق الزهري عن سالم عن ابيه ابن عمر رضي الله عنهما, بلفظ : (رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع، ويقول: سمع الله لمن حمده، ولا يفعل ذلك في السجود) [1] واللفظ للبخاري.

حديث نافع: ورد الحديث المذكور عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا وموقوفا أما المرفوع فرواه عبيد الله وعبد الله ابنا عمر العمري، وأيوب السختياني، وموسى بن عقبة، وصالح بن كيسان ، ومحمد بن عجلان، وإسماعيل بن أمية الأموي. كلهم عن نافع عن ابن عمر مرفوعا. [٢] وأما الموقوف فرواه مالك بن أنس، وعبيد الله بن عمر العمري عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر موقوفا عليه. [٣]

الخلاصة:

الحديث أسانيده صحيحة مرفوعا وموقوفا. والرفع ثابت من هذا الطريق وغيره. وشاهده حديث عائشة وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابي هريرة وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس ﷺ. [٤]فأما حديث عائشة فأخرجه ابن خزيمة والدارقطني عن عمرة، عن عائشة بلفظ: (كان رسول الله إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه فكبر، ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك، ولا إله غيرك»). [٥]وحديث علي ﷺ أخرجه احمد والبخاري في قرة العين, من طريق عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب مرفوعا. [٦]وحديث ابي هريرة ﷺ اخرجه احمد وابن ماجه من طريق صالح بن كيسان، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ, مرفوعا. [٧] ومن هذا نستنتج أن حديث رفع اليدين في تكبيرة الاحرام والركوع هو أمر ثابت ومستفيض عن رسول الله ﷺ. أما الوقف على صحابي معين فهذا لا يتناقض أبدا مع المرفوع. بل هما حديثان منفصلان. وورود موقوفا أمر بديهي لأن ابن عمر ﷺ شأنه شأن غيره من الصحابة الذين يقتدون بالنبي ﷺ في اموره كلها فضلا عن الصلاة. بل " لم يثبت عن أحد الصحابة ﷺ أنه لم يرفع وكان ابن عمر إذا رأى رجلا لا يرفع يديه كلما خفض ورفع حصبه حتى يرفع" [٨]ومما يؤيده قول الامام البخاري رحمه الله: " وكذلك يروى عن سبعة عشر نفسا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يرفعون أيديهم عند الركوع منهم أبو قتادة الأنصاري , وأبو أسيد الساعدي البدري , ومحمد بن مسلمة البدري , وسهل بن سعد الساعدي , وعبد الله بن عمر بن الخطاب , وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي , وأنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ, وأبو هريرة الدوسي , وعبد الله بن عمرو بن العاص , وعبد الله بن الزبير بن العوام القرشي , ووائل بن حجر الحضرمي , ومالك بن الحويرث , وأبو موسى الأشعري , وأبو حميد الساعدي الأنصاري وعمر بن الخطاب , وعلي بن أبي طالب , وأم الدرداء ﷺ " [٩]الا أن ابن عبد البر عدّ الحديثين من باب تعارض المرفوع والموقوف, فقال:" هذا الحديث أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم عن أبيه عن النبي ﷺ وأوقفها نافع على ابن عمر فمنها ما جعله من قول ابن عمر وفعله ومنها ما جعله عن ابن عمر عن عمر والقول فيها قول سالم ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع فهذا أحدها" [١٠] أما كلام الدارقطني: "والمحفوظ عن مالك ما رواه في "الموطأ": عن نافع، عن ابن عمر، موقوفا" [١١] فهو لم يحكم على الحديث بالجملة, وانما بين ان المحفوظ من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر ﷺ هي الوقف. في مقابل من رفع الرواية بهذا الاسناد كما أشرنا سابقا. وهذا يدعم ما ذهبنا اليه من ان الروايتين منفصلتين فلا تعارض بينهما. والله اعلم.

الحديث الثاني: حديث (من باع عبدا وله مال فماله للبائع).

وهذا الحديث اختلف سالم ونافع فيه عن ابن عمر ﷺ . فرواه سالم مرفوعا, وأوقفه نافع.أما حديث سالم فأخرجه البخاري ومسلم والترمذي من طريق الليث عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ بلفظ: (من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر، فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبدا وله مال، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع). [١٢]واخرجه احمد وأبو داود والنسائي من طريق سفيان بن عيينة, والدارمي من طريق ابن أبي ذئب, كلاهما (ابن أبي ذئب وسفيان)عن الزهري, به. [١٣]وأما حديث نافع فقد أخرجه مالك والترمذي والنسائي عن نافع، عن عبد الله بن عمر ﷺ عن ابيه عمر بن الخطاب ﷺ موقوفا عليه, بلفظ: " من باع عبدا، وله مال. فماله للبائع. إلا أن يشترطه المبتاع" [١٤]

الخلاصة:

لا شك أن حديث سالم مرفوعا هو المحفوظ والأصح. وهو ما ذهب اليه علي بن المديني والبخاري وابو زرعة وابن عبد البر. [١٥]فعن ابي زرعة انه قال في حديث نافع: " ... ليس هذا الحديث بمحفوظ ؛ والصحيح: سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ" [١٦]ونقل الترمذي عن الامام البخاري قوله: " حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ أصح ما جاء في هذا الباب". [١٧] وذكر ابن عبد البر هذه الاحاديث فقال : " ... ومنها ما جعله عن ابن عمر عن عمر ﷺ والقول فيها قول سالم, ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع فهذا أحدها والثاني من باع عبدا وله مال جعله نافع عن ابن عمر عن عمر ﷺ ..." [١٨]أما حديث نافع فقد أخرج البخاري ومسلم شطرا منه عن مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعا بلفظ: (من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع، إلا أن يشترط المبتاع). [١٩]وهذا الشطر من الحديث هو في حديث سالم اضافة لحديث من باع عبدا, فلعل وهما فيما نقله مالك عن نافع. وقد علق النووي على حديث الشيخين بقوله: " قوله ﷺ (ومن ابتاع عبدا فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع) هكذا روى هذا الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه عن بن عمر ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن بن عمر ولا

يضر ذلك فسالم ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهذه إشارة مردودة" [٢٠]ومع ذلك فان من أهل العلم من لم يرجح حديثا على حديث, ومنهم الامام أحمد اذ سأله أبو بكر المروذي عن الحديثين فتبسم الامام أحمد وقال: " الله أعلم, قلت ما الذي يميل إليه قلبك قال: أرى والله أعلم نافع. قلت: فإذا اختلف سالم ونافع لمن تحكم قال نافع, قد قدم سالما على نفسه وقد روى عنه وكان مشمرا قلت لم أرد الفضل إنما أردت في الحديث إذا اختلفا فقلبك إلى أيهما أميل قال جميعا عندي ثبت, وذهب إلى أن لا يقضي لأحد". [٢١]وقد احسن ابن القيم في بيان روايتي الموقوف والمرفوع عن سالم ونافع وذكر الاختلاف بين المحدثين في القصتين قصة العبد وقصة النخل, فنافع فرق بين القصتين فجعل قصة النخل عن النبي ﷺ وقصة العبد عن ابن عمر عن ابيه موقوفا. وبين ان الروايتين منفصلتين وصحيحتين. [٢٢]

الحديث الثالث: حديث (فيما سقت السماء العشر) والذي اختلف فيه سالم ونافع عن ابن عمر فرواه سالم مرفوعا ونافع موقوفا.

فأما حديث سالم فأخرجه البخاري وابن ماجه وابو داود والترمذي والنسائي من طريق يونس بن يزيد عن الزهري ، عن سالم عن أبيه ﷺ ، مرفوعا بلفظ: (فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر، وما سقي بالنضح نصف العشر). [٢٣] واللفظ للبخاري.وأما حديث نافع فأخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي عن نافع , عن ابن عمر , عن عمر ﷺ, موقوفا عليه بلفظ: "فيما سقت السماء والأنهار والعيون العشر , وفيما سقي بالرشاء نصف العشر". [٢٤]وأخرجه ابن ابي شيبة من طريق موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ موقوفا. [٢٥]

الخلاصة:

بعد دراستي للأسانيد واقوال اهل العلم تبين لي ان الروايتين منفصلتين, فحديث سالم مرفوعا جاء بسند صحيح وهو بعد في البخاري.أما حديث نافع فالمحفوظ هو وقفه على ابن عمر ﷺ. وقد قال ابو زرعه عن حديث نافع: " الصحيح: عن ابن عمر، موقوفا" [٢٦] ومع ان ابا زرعة كان يجيب على سؤال محدد وهو حديث نافع عن ابن عمر , الا أن الحافظ ابن حجر ذكر الحديث بجملته ومنه حديث سالم الذي اخرجه البخاري , وعلق عليه بقوله: " وقد قال أبو زرعة الصحيح وقفه على ابن عمر" [٢٧]وقد فصل الدارقطني القول فيما روي عن سالم ونافع , وخلص الى ان الصحيح من رواية نافع هو الوقف على ابن عمر ﷺ. [٢٨]ويبدو لي أن كلام ابي زرعة والدارقطني مختص بحديث نافع وهو حديث منفصل. ويدل على ذلك ان حديث (فيما سقت السماء العشر) قد ورد عن جابر ﷺ كما في صحيح مسلم. [٢٩] وورد عن ابي هريرة ﷺ كما اخرجه الترمذي وعلق عليه بقوله: " وفي الباب عن أنس بن مالك، وابن عمر، وجابر ﷺ ... وقد صح حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ في هذا الباب، وعليه العمل عند عامة الفقهاء" . [٣٠] وحديث سالم من الاحاديث الاربعة التي حكم ابن عبد البر لسالم فيها على نافع. [٣١] ولا شك أن اعلالها بالوقف يتنافى مع هيبة الجامع الصحيح للإمام البخاري والذي روى حديث سالم مرفوعا ومما سبق يجعلنا نميل الى ترجيح القول بأن حديثي سالم ونافع منفصلين وليسا واحدا. ومع ذلك فان الامام النسائي قد أشار الى انهما حديثا واحدا ورجح الوقف , فبعد روايته لحديث سالم مرفوعا علق بقوله: " رواه نافع، عن ابن عمر، عن عمر قوله. واختلف سالم ونافع على ابن عمر في ثلاثة أحاديث: هذا أحدها ... وسالم أجل من نافع وأنبل، وأحاديث نافع الثلاثة أولى بالصواب" [٣٢] أما ما نقله الحافظ ابن حجر عن أبي زرعة الدمشقي انه قال: " سمعت أبا عبد الله احمد بن حنبل يقول في حديث يونس عن الزهري منكرات منها عن سالم عن أبيه فيما سقت السماء العشر". [٣٣]ويونس هذا هو ابن يزيد بن أبي النجاد الأيلي, وهو ثقة حجة, وفي حديثه عن الزهري وهماً قليلا. [٣٤] الا أن رواية البخاري هذا الحديث عنه حجة على من قال أن هذه الرواية من أوهامه. فضلا عن أن المتن مروي كما بينا عن جمع من الصحابة منهم علي بن ابي طالب وحديث جابر بن عبد الله وابي هريرة ومعاذ بن جبل، وعمرو بن حزم ﷺ.

الحديث الرابع: حديث (إنما الناس كالإبل المائة)

ذكر ابن عبد البر أن هذا الحديث مما اختلف في رفعه ووقفه بين سالم ونافع. ولم اجده عند نافع في أي من كتب السنة. وقد أخرجه احمد والبخاري ومسلم والترمذي وابن حبان والطبراني من طريق الزهري، عن سالم عن أبيه عبد الله بن عمر ﷺ عن النبي ﷺ بلفظ: (إنما الناس كالإبل المائة ، لا تكاد تجد فيها راحلة). [٣٥] واللفظ للبخاري. ومع ان ابن عبد البر ذكر اختلاف سالم ونافع في اربعة أحاديث الا أن النسائي ذكرها ثلاثة. وهو الصواب والله اعلم. لان حديث (إنما الناس كالإبل المائة) لم أجد من أوقفه سواء كان نافع او غيره.

الخاتمة:

ان الاختلاف في الحديث رفعا ووقفا أمر وارد, والحديث الواحد الذي يختلف به على هذا النحو فهو محل نظر عند المشتغلين بالحديث النبوي, ويمكن دراسته وفق قواعد أهل الحديث, مع تقديم أقوال الجهابذة المتقدمين.

الا أن الأمر في الاحاديث التي تمت دراستها في هذا البحث هو أن الحديث ورد مرفوعا وموقوفا عن الصحابي نفسه وهو عبد الله بن عمر, ومن اختلف فيه هم تلامذة أجلاء, فسالم هو ابنه ونافع هو مولاه. وقد ورد أن سالما ونافع كانا واقفين فسُئِل سالمٌ عن شيء فقال: سلوا نافعا. [٣٦] ولذلك نجد ابن معين عندما سئل: " نافع أحب إليك عن ابن عمر أو سالم فلم يفضل" [٣٧]قال احمد: جميعا عندي ثبت، وذهب إلى أن لا يقضي لأحد. [٣٨] ولم نتطرق في هذا البحث الى قواعد المصطلح في تعارض الوقف والرفع لأن اختلاف مثل سالم ونافع في حديث ابن عمر لا يمكن اخضاعه لقواعد ثابتة. فاذا نظرنا الى الحديث الأول فنجد أن رواية سالم مرفوعة أخرجها الستة الا ابن ماجه. بينما حديث نافع ورد مرفوعا وموقوفا, ومع أن المحفوظ من رواية نافع الوقف, الا أنه لا يقدم على رواية الستة, فضلا عن كونه متعلقا بصفة صلاة النبي ﷺ فلا ريب ان ابن عمر وغيره كان يفعلها مقتديا بالنبي ﷺ, وهي قرينة على ان الحديثين مستقلين. كما أن صحابيا مثل ابن عمر حري به أن يقتدي بالنبي ﷺ في صلاته ولا يمكن ان يطبق حركات مثل رفع اليدين في التكبير دون اقتداء. وبهذا يكون الحديث ورد مرفوعا كما عند الشيخين وغيرهما, ويكون موقوفا من فعل ابن عمر. والله تعالى اعلم.أما الحديث الثاني (من باع عبدا وله مال فماله للبائع) فرواه الستة الا ابن ماجه مرفوعا من رواية سالم. والرفع ثابت من رواية ابن عمر وغيره من الصحابة ﷺ. وحديث نافع موقوفا ذكر الشيخان شطرا منه مرفوعا, مما يثير تساؤلا عن امكانية الخطأ في الرواية الموقوفة. والله تعالى اعلم.وبقي الكلام في الحديث الثالث وهو حديث (فيما سقت السماء العشر) والذي رواه البخاري وغيره مرفوعا من رواية سالم. الا أن ترجيح امام مثل الامام أحمد والنسائي بالوقف يجعلني محتارا في كلام الأثبات كالبخاري وابن عبد البر. فضلا عن شواهده عن جمع من الصحابة ﷺ منهم علي بن ابي طالب و جابر بن عبد الله وابي هريرة ومعاذ بن جبل، وعمرو بن حزم ﷺ. وقد تبين لي أن الحديثين منفصلين والله تعالى أعلم.

هوامش البحث

(١) موطأ مالك: رقم الحديث (٢٤٥), ١٠٢/٢؛ مصنف عبد الرزاق: رقم الحديث (٢٥١٧), ٢/ ٦٧؛ ومسند احمد: رقم الحديث (٤٦٧٤), ٨/ ٣٠١؛ سنن الدارمي: رقم الحديث (١٢٨٥), ٢/ ٧٩٥؛ صحيح البخاري: رقم الحديث (٧٣٦), ١/ ١٤٨؛ صحيح مسلم: رقم الحديث (٣٩٠), ١/ ٢٩٢؛ سنن ابي داود: رقم الحديث (٧٢٢), ١/ ١٩٢؛ سنن الترمذي: رقم الحديث (٢٥٥), ١/ ٣٣٩؛ سنن النسائي: رقم الحديث (٨٧٦), ٢/ ١٢١.

(٢) مسند احمد: رقم الحديث (٥٧٦١), ١٠/ ٤٦, و رقم (٥٨٤٣), ١٠/ ٩٣؛ شرح مشكل الآثار: رقم الحديث (٥٨٣٢), ١٥/ ٤٧؛ المعجم الاوسط: رقم الحديث (٧١), ١/ ٢٩؛ سنن الدارقطني: رقم الحديث (١١٣٦), ٥٥/٢.

(٣) موطأ مالك: رقم الحديث (٢٥٠), ٢/ ١٠٤؛ مصنف ابن ابي شيبة: رقم الحديث (٢٤١٤), ١/ ٢١١؛ قرة العينين برفع اليدين في الصلاة, للبخاري: رقم الحديث (٥٧), ١/ ٤٥؛ سنن ابي داود: رقم الحديث (٧٤٢), ١/ ١٩٨.

(٤) ينظر: البدر المنير, لابن الملقن: ٣/ ٤٥٩.

(٥) صحيح ابن خزيمة: رقم الحديث (٤٧٠), ١/ ٢٣٩؛ سنن الدارقطني: رقم الحديث (١١٤٩), ٢/ ٦٣.

(٦) مسند احمد: رقم الحديث (٧١٧), ٢/ ١٢٣؛ قرة العين: رقم الحديث (١), ١/ ٧.

(٧) مسند احمد: رقم الحديث (٦١٦٣), ١٠/ ٣٠٥؛ سنن ابن ماجه: رقم الحديث (٨٦٠), ١/ ٢٧٩.

(٨) التحقيق في أحاديث الخلاف, لابن الجوزي: ١/ ٣٣٢.

(٩) قرة العين: ٧/١.

(١٠) التمهيد: ٩/ ٢١٢.

(١١) علل الدارقطني: ١٣/ ١٤.

(١٢) صحيح البخاري: رقم الحديث (٢٣٧٩), ٣/ ١١٥؛ صحيح مسلم: رقم الحديث (١٥٤٣), ٣/ ١١٧٣؛ سنن الترمذي: رقم الحديث (١٢٤٤), ٢/ ٥٣٧.

(١٣) مسند احمد: رقم الحديث (٤٥٥٢), ٨/ ١٥٣؛ سنن الدارمي: رقم الحديث (٢٦٠٣), ٣/ ١٦٦٧؛ سنن ابي داود: رقم الحديث (٣٤٣٣), ٣/ ٢٦٨؛ سنن النسائي: رقم الحديث (٤٦٣٦), ٧/ ٢٩٧.

(١٤) موطأ مالك: رقم الحديث (٢٢٦٤), ٤/ ٨٨٢؛ سنن الترمذي: ٢/ ٥٣٨ ؛ سنن النسائي: رقم الحديث (٤٦٣٦), ٧/ ٢٩٧.

(١٥) ينظر: حاشية ابن القيم على سنن ابي داود, مطبوعة مع عون المعبود: ٩/ ٢١٧.

(١٦) علل الحديث, لابن ابي حاتم: ٣/ ٦٦٦.

(١٧) سنن الترمذي: ٢/ ٥٣٨.

(١٨) التمهيد: ٩/ ٢١٢.

(١٩) صحيح البخاري: رقم الحديث (٢٢٠٤), ٣/ ٧٨؛ صحيح مسلم: رقم الحديث (١٥٤٣), ٣/ ١١٧٢.

(٢٠) شرح النووي على مسلم: ١٠/ ١٩١.

(٢١) علل الحديث, رواية المروذي: ٣٨.

(٢٢) ينظر: حاشية ابن القيم على سنن ابي داود, مطبوعة مع عون المعبود: ٩/ ٢١٧.

(٢٣) صحيح البخاري: رقم الحديث (١٤٨٣), ٢/ ١٢٦؛ سنن ابن ماجه: رقم الحديث (١٨١٧), ١/ ٥٨١؛ سنن ابي داود: رقم الحديث (١٥٩٦), ٢/ ١٠٨؛ سنن الترمذي: رقم الحديث (٦٤٠), ٢/ ٢٥؛ سنن النسائي: رقم الحديث (٢٤٨٨), ٥/ ٤١.

(٢٤) مصنف عبد الرزاق: رقم الحديث (٧٢٣٥), ٤/ ١٣٤؛ سنن الدارقطني: رقم الحديث (٢٠٣٥), ٣/ ٤٤؛ السنن الكبرى للبيهقي: رقم الحديث (٧٤٨٧), ٤/ ٢١٨.

(٢٥) مصنف ابن ابي شيبة: رقم الحديث (١٠٠٨٤), ٢/ ٣٧٦.

(٢٦) علل الحديث, لابن ابي حاتم: ٢/ ٦٢٨.

(٢٧) التلخيص الحبير: ٢/ ٣٧٣.

(٢٨) علل الحديث, للدارقطني: ١٢ / ٢٩٢.

(٢٩) صحيح مسلم: رقم الحديث (٩٨١), ٢/ ٦٧٥.

(٣٠) سنن الترمذي: ٢/ ٢٤.

(٣١) ينظر: التمهيد: ٩/ ٢١٢.

(٣٢) السنن الكبرى: ٣/٣١.

(٣٣) تهذيب التهذيب: ١١/ ٤٥١.

(٣٤) ينظر: الجرح والتعديل, لابن ابي حاتم: ٩/٢٤٨؛ ميزان الاعتدال: ٤/٤٨٤؛ تقريب التهذيب: ٦١٤.

(٣٥) مسند احمد: رقم الحديث (٤٦٠٤), ٣/ ١٠٣٩؛ صحيح البخاري: رقم الحديث (٦٤٩٨), ٨/ ١٠٤؛ صحيح مسلم: رقم الحديث (٢٥٤٧), ٧/ ١٩٢؛ سنن الترمذي: رقم الحديث (٢٨٧٢), ٤/ ٥٥٢؛ صحيح ابن حبان: رقم الحديث (٥٧٩٧), ١٣/ ١١٣؛ المعجم الكبير: رقم الحديث (١٣١٠٥), ١٢/ ٢٧٧.

(٣٦) ينظر: الجرح والتعديل, لابن ابي حاتم: ٨/ ٤٥٢.

(٣٧) تاريخ دمشق: ٦١/ ٤٣٣.

(٣٨) ينظر: علل الحديث, رواية المروذي عن احمد: ٣٨.

المصادر والمراجع

البدر المنير في تخريج الاحاديث والاثار الواقعة في الشرح الكبير ، المؤلف سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الانصاري الشافعي المعروف بابن الملقن توفي (٨٠٤هـ)، تحقيق : مصطفى ابو الغيط ،: دار هجر . الرياض سنة ٢٠٠٤ م.

تاريخ دمشق

التحقيق في أحاديث الخلاف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى : ٥٩٧هـ), تحقيق : مسعد عبد الحميد محمد السعدني, دار الكتب العلمية – بيروت, الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ.

تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), تحقيق: محمد عوامة, دار الرشيد – سوريا, الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب, ١٣٨٧ هـ.

تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ), مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند, الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ), طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند, دار إحياء التراث العربي – بيروت, الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

سنن ابن ماجة : أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٣هـ) ،تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله ، الناشر: دار الرسالة العالمية ،الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م

سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

سنن البيهقي الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٩٩٤م

سنن الترمذي: الجامع الكبير – سنن الترمذي: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك. الترمذي. أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) / ت: بشار عواد معروف / دار الغرب الإسلامي – بيروت / ١٩٩٨ م

سنن الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدرامي، تحقيق : فواز احمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى, ١٤٠٧هـ.

السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

سنن النسائي: المجتبى من السنن: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ): عبد الفتاح أبو غدة , مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب , الطبعة الثانية, ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) , تحقيق: شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة, الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

صحيح ابن حبان: بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ), تحقيق: شعيب الأرنؤوط, مؤسسة الرسالة – بيروت, الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السَّلمي النيسابوري، تحقيق د: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وايامه :محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المتوفى (١٥٦) ت: محمد زهير بن ناصر الناصر / دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى ,١٤٢٢هـ

صحيح مسلم : للإمام أبي الحسين مسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦هـ . ٢٦١هـ) ترقيم وترتيب الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي . مكتبة عباد الرحمن . مصر . الطبعة الثانية, ٢٠٠٨م ، ١٩٧٩م

علل الحديث: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) , تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي, مطابع الحميضي, الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ), تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي, دار طيبة - الرياض, الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ) دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ.

قرة العينين برفع اليدين في الصلاة: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ), تحقيق: أحمد الشريف, دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت, الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت الناشر: مكتبة الرشد - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

مصنف عبد الرزاق الصنعاني ، ابو بكر عبد الرزاق بن همام الحميري اليماني الصنعاني توفي سنة (٢١١هـ)،تحقيق : حبيب الرحمن الاعظمي ، الناشر المجلس العلمي الهند ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

المعجم الأوسط : سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت : ٣٦٠هـ) ، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ), تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي, مكتبة ابن تيمية - القاهرة, الطبعة: الثانية.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

الموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ) تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ), تحقيق: علي محمد البجاوي, دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان, الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.